

Analyzing the Relationship Between the Financial Crisis and the Goal of Poverty Eradication in the Kurdistan Region – Iraq

Ayoub Anwar Hamad Samaqayi

Department of Economics, College of Administration and Economics, Salahaddin University, Erbil, Iraq.

ayub.smaqayy@su.edu.krd

Abstract The Kurdistan Region is one of the areas with a clear distinctiveness, as it has the necessary components for economic development, which has contributed to the emergence of a unique economic and social developmental movement, driven by geographical, political, and social factors. The political conditions have directly impacted the development experience in the region, as it was influenced by the availability of prevailing economic capabilities. Conversely, the current financial crisis has posed a significant challenge, affecting both directly and indirectly the path of sustainable development. In this context, the importance of studying the relationship between the financial crisis and the potential to achieve the goal of eradicating poverty in the region becomes apparent, with a focus on the repercussions of this crisis and its impact on sustainable development. The results showed that the financial crisis has a clear negative impact on poverty reduction efforts, as the number of poor people increases during times of crisis intensification, while poverty rates decrease with economic improvement, indicating a direct relationship between the financial crisis and poverty in the region. Finally, the key proposed policies for reducing poverty, mitigating the consequences of the financial crisis, and enhancing the sustainability of the economy in the region were reviewed



10.36371/port.2025.special.13

Keywords: Poverty Eradication – Financial Crisis – Sustainable Development.

تحليل العلاقة بين الأزمة المالية وهدف القضاء على الفقر في إقليم كردستان-العراق

ايوب انور حمد سماقيه

قسم لأقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد جامعة صلاح الدين ، اربيل ، العراق

الخلاصة : يُعد إقليم كردستان من المناطق التي تتمتع بخصوصية واضحة، إذ تتوفر فيه مقومات التنمية الاقتصادية، مما أسهم في نشوء حركة تنموية اقتصادية واجتماعية ذات طابع مميز، مدفوعة بعوامل جغرافية وسياسية واجتماعية. وقد انعكست الظروف السياسية بشكل مباشر على تجربة التنمية في الإقليم، حيث تأثرت بمدى توفر الإمكانيات الاقتصادية السائدة. وفي المقابل، شكّلت الأزمة المالية الراهنة تحدياً كبيراً أثّر بشكل مباشر وغير مباشر على مسار التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الأزمة المالية وإمكانية تحقيق هدف القضاء على الفقر في الإقليم، مع تسليط الضوء على تداعيات هذه الأزمة ومدى تأثيرها على التنمية المستدامة. وقد أظهرت النتائج أن للأزمة المالية تأثيراً سلبياً واضحاً على جهود الحد من الفقر، حيث يزداد عدد الفقراء خلال فترات تفاقم الأزمة، بينما تنخفض معدلات الفقر مع تحسن الأوضاع الاقتصادية، مما يدل على وجود علاقة طردية بين الأزمة المالية والفقر في الإقليم. وأخيراً، تم استعراض أبرز السياسات المقترحة للحد من الفقر والتخفيف من تداعيات الأزمة المالية، وتعزيز استدامة الاقتصاد في الإقليم، ومن أهمها: تحقيق الاستدامة المالية للإقليم: ويتطلب ذلك ضمان العدالة في توزيع الموارد بين الأجيال، من خلال إعداد ميزانية قوية ومستدامة. الإدارة المستدامة للاقتصاد الإقليمي: يواجه الإقليم تحديات كبيرة، مثل الأزمة المالية والفقر، مما يستدعي التركيز على تطوير اقتصاد منخفض التكاليف البيئية والاقتصادية، مع تحسين كفاءة استخدام الموارد للحفاظ على القدرة التنافسية والإنتاجية. تعزيز استغلال الموارد المتاحة: يجب الاستفادة من الموارد الطبيعية، والمادية، والمالية، والبشرية بطرق مستدامة، لضمان قدرة الإقليم على التكيف مع التحديات الراهنة واستثمار الفرص الاقتصادية المتاحة، مع الالتزام بالمسؤولية تجاه الأجيال القادمة.

الكلمات الدالة: القضاء على الفقر – الأزمة المالية – التنمية المستدامة.

المقدمة

تم تحديد خط الفقر في إقليم كردستان – العراق لعام 2023-2024 عند مستوى 137,000 دينار عراقي للفرد شهرياً. فعلى سبيل المثال، تُعد الأسرة المكوّنة من خمسة أفراد تحت خط الفقر إذا كان دخلها الشهري يقل عن 685,000 دينار عراقي، وهو مبلغ لا يكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية. تؤثر الأزمة المالية، بشكل مباشر وغير مباشر، على تحقيق هدف القضاء على الفقر ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة في إقليم كردستان – العراق، حيث تُلقى بظلالها السلبية على مختلف الجهود المبذولة في هذا المجال. ومن هنا تنبع أهمية دراسة العلاقة بين الأزمة المالية وإمكانية تحقيق هذا الهدف الحيوي.

مشكلة البحث:

يعاني اقتصاد إقليم كردستان من أزمة مالية تُعيق مسار التنمية وتهدد استدامتها، مما ينعكس سلباً على الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، وذلك على الرغم من توفر الموارد والإمكانات التي تؤهل الإقليم لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على تأثير الأزمة المالية على هدف القضاء على الفقر ضمن مؤشرات التنمية المستدامة في الإقليم، بوصفه أحد الأهداف الأساسية التي تسعى المجتمعات الحديثة إلى تحقيقها من أجل ترسيخ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من أن الأزمة المالية تؤثر بشكل سلبي ومباشر على جهود القضاء على الفقر في سياق التنمية المستدامة في إقليم كردستان – العراق، حيث يزداد عدد الفقراء مع تفاقم الأزمة، وتنخفض معدلات الفقر مع تحسن الأوضاع الاقتصادية، مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين الأزمة المالية ومعدلات الفقر في الإقليم.

أهداف البحث:

- 1- تسليط الضوء على أثر الأزمة المالية على جهود القضاء على الفقر ضمن إطار التنمية المستدامة.
- 2- اقتراح سياسات واستراتيجيات للحد من تداعيات الأزمة المالية وتعزيز استدامة الاقتصاد في الإقليم.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الاستقرائي، من خلال دراسة وتحليل انعكاسات الأزمة المالية على جهود القضاء على الفقر ضمن سياق التنمية المستدامة في إقليم كردستان.

محاور البحث:

المحور الأول: المدخل المفاهيمي

يتناول هذا المحور تعريف المفاهيم الأساسية مثل: الأزمة المالية، الفقر، والتنمية المستدامة، مع استعراض العلاقة النظرية بين هذه المفاهيم. المحور الثاني: تحليل طبيعة الأزمة المالية وعلاقتها بهدف القضاء على الفقر ضمن التنمية المستدامة يتضمن هذا المحور تحليلاً لواقع الأزمة المالية في الإقليم، ومدى تأثيرها على جهود الحد من الفقر بوصفه جزءاً أساسياً من التنمية المستدامة. كما يتناول مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات المتعلقة بالسياسات الموجهة نحو الحد من الفقر ومعالجة تداعيات الأزمة المالية، مع تعزيز استدامة الاقتصاد في إقليم كردستان.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي، الأزمة المالية، الفقر، التنمية المستدامة.

أولاً: الأزمة المالية في إقليم كردستان العراق:

يواجه إقليم كردستان – العراق أزمة مالية منذ أوائل عام 2014، نتيجة لاستمرار الخلافات بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية في بغداد، لا سيما بشأن موازنة عام 2014، وتصدير الإقليم للنفط عبر تركيا. كما ساهمت المشاكل السياسية والقانونية بين الأحزاب داخل الإقليم، وقطع رواتب موظفي الإقليم، وتدفق أعداد كبيرة من النازحين، بالإضافة إلى الحرب ضد تنظيم داعش، وتدهور أسعار النفط العالمية، في تعميق هذه الأزمة المالية. (www.krso.net)

ثانياً: الفقر:

يُعرّف الفقر من الناحية الاقتصادية بأنه الحالة التي تعجز فيها مجموعة من الأفراد عن تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية التي تضمن لها حياة كريمة (هاشم وراضي، 2014، ص 168). كما عرّف البنك الدولي الفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة (البنك الدولي، 1990، ص 41). وفي تقرير التنمية الدولية (2000-2001)، وصف البنك الدولي الفقر بأنه عملية مستمرة (ديناميكية) تنجم عن الحاجة والعوز.

ثالثاً: التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة نموذجاً شاملاً اعتمده الأمم المتحدة، وقد تم تعريف هذا المفهوم بشكل رسمي في تقرير برونتلاند لعام 1987، الذي أصدرته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية. ووفقاً لهذا التقرير، فإن التنمية المستدامة هي: "التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم" (مستقبلنا المشترك، 1989، ص. 172). وتُعرف الاستدامة كذلك بوصفها نموذجاً للتفكير المستقبلي يأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، في إطار السعي نحو التنمية وتحسين جودة الحياة (منظمة الأمم المتحدة، 2، 2014).. يشير مصطلح التنمية المستدامة إلى الحفاظ على التنمية مع مرور الوقت. ومن الناحية العلمية فإنه هنالك العديد من التعاريف للمصطلح، والعديد من التفسيرات والاستخدامات المختلفة له، لذلك فإن أي تعريف للتنمية المستدامة يبقى قابلاً للنقاش (Eliott:16:2013).

رابعاً: الركائز الجوهرية للتنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة نشأت على أربع أسس وركائز أساسية وهي:

- 1- التنمية الاجتماعية: وتتمثل بأشباع الحاجات الاجتماعية للناس على حد سواء على صعيد الرعاية الصحية والسكن المناسب والغذاء والصرف الصحي، وهذا يجب أن يتحقق بطريقة لا تضر بالآخرين أو تدبر على حسابهم أو استغلال الآخرين، ويتحقق هذا من خلال تعزيز المساواة في التعليم والمشاركة الشعبية (Mensah، 9:2019).
- 2- حماية البيئة: إن كوكب الأرض يحتوي على كمية محدودة من الموارد، نحن جميعاً بحاجة إلى هواء نظيف ومياه نظيفة ويجب على الإنسانية إن تحد نشاطاتها بشكل لا يؤدي إلى تدهور واستنزاف الموارد الطبيعية. (Mensah، 10:2019)
- 3- التنمية الاقتصادية: الناس في جميع أنحاء العالم لهم الحق في مستوى معيشي مشرف و ذا رفاهية على نحو مستدام، متمثلاً في تحسين الرعاية الطبية، والصرف الصحي، والتعليم، (Jennifer، 20:2013)
- 4- التنمية المالية: ومن أجل تحقيق و تثبيت الركائز الثلاثة التي تم ذكرها أنفاً، يجب أن يكون هناك تمويل لعملية التنمية المستدامة من أجل الوصول إلى التنمية الشاملة و العادلة، ولتمويل عملية التنمية نحتاج إلى وجود المالية المستدامة أي استدامة تمويل عملية التنمية، لذلك ينبغي أن تضاف ركيزة رابعة للتنمية المستدامة الا وهي الأستدامة المالية. (Goodhart، 25:2004).

خامساً: أهداف التنمية المستدامة:

في عام 2000، وضمن إطار منظمة الأمم المتحدة، اتفق زعماء العالم على وضع ثمانية أهداف إنمائية للألفية، عرفت باسم "أهداف الألفية الإنمائية" (MDGs)، وكان من المقرر تحقيقها بحلول نهاية عام 2015. وقد ركزت هذه الأهداف على مجموعة من الأولويات العالمية التي تهدف إلى: (www.un.org.sustainabledevelopment)

- 1- القضاء على الفقر والجوع.
- 2- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- 3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- 4- خفض معدل وفيات الأطفال.
- 5- تحسين الصحة النفسية وصحة الأمهات.

- 6-مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والأمراض المعدية الأخرى.
- 7-ضمان الاستدامة البيئية.
- 8-إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وفي عام 2015 قدمت الأمم المتحدة (17)هدفا كقاعدة معرفية واسعة تحت عنوان أجندة 2030 للتنمية المستدامة كما يلي. (تنفيذ جدول الأعمال 2030،-، 2016، 21) (منظمة الأمم المتحدة التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024، 3).

- 1-القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان.
- 2-القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.
- 3-ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- 4-ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
- 5-تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات.
- 6-ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارة مستدامة.
- 7-ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة، الموثوقة، والمستدامة، وبتكلفة ميسورة.
- 8-تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- 9-إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام والشامل، وتشجيع الابتكار.
- 10-الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- 11-جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- 12-ضمان وجود أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة.
- 13-اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تغير المناخ وآثاره.
- 14-حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- 15-حماية النظم الإيكولوجية البرية، وترميمها، وتعزيز استخدامها المستدام، إلى جانب إدارة الغابات ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي.
- 16-التشجيع على إقامة مجتمعات سلمية لا يهْمَشُ فيها أحد، وضمان الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.
- 17-تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

تدور أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر حول خمسة مجالات رئيسية تشكل جوهر خطة عام 2030، وهي:

1. **الناس: (People)**
يلتزم المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر والجوع بجميع أشكالهما، وضمان الكرامة والفرص لجميع البشر.
2. **الكوكب: (Planet)**
التأكيد على حماية البيئة من التدهور، من خلال أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، واتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تغير المناخ.
3. **الازدهار: (Prosperity)**
السعي إلى تمكين جميع الأفراد من عيش حياة مزدهرة تُلَبِّي تطلعاتهم، وتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي وتكنولوجي منسجم مع حماية البيئة.

4. السلام: (Peace)

تعزير مجتمعات يسودها السلام والعدل، خالية من العنف والخوف، حيث لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون سلام، ولا يمكن ترسيخ السلام من دون تنمية شاملة ومستدامة.

5. الشراكة: (Partnership)

حشد الجهود والموارد من خلال شراكة عالمية قائمة على التضامن، مع التركيز على دعم الفئات الأشد فقراً وضعفاً، وبمشاركة جميع الدول وأصحاب المصلحة .. (www.un.org.sustainabledevelopment)

5- أهداف القضاء على الفقر ضمن خطة التنمية المستدامة 2030: (تنفيذ جدول الأعمال 2030-، 2016، 21).

1. القضاء على الفقر المدقع بحلول 2030، ويقاس بعدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم.
2. خفض نسبة الفقر لجميع الأعمار إلى النصف على الأقل بحلول 2030، وفقاً للتعريف الوطنية.
3. استحداث نظم حماية اجتماعية ملائمة وتغطية صحية للفقراء والضعفاء بحلول 2030.
4. ضمان حقوق متساوية للفقراء والضعفاء في الحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية وحقوق الملكية.
5. تعزيز قدرة الفئات الضعيفة على التكيف مع الكوارث المناخية والهزات الاقتصادية والاجتماعية.
6. تعبئة موارد مالية كبيرة من مصادر متنوعة لدعم البلدان النامية في القضاء على الفقر.
7. وضع أطر سياسية وإيمانية شاملة تسرع الاستثمار في القضاء على الفقر مع مراعاة المساواة بين الجنسين.

المحور الثاني: تحليل طبيعة الازمة المالية وعلاقتها بهدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة:

اولاً: خط الفقر في اقليم

شهد مستوى الفقر في إقليم كردستان ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة ، حيث تشير الإحصائيات إلى أن من بين كل 100 مواطن، هناك 12 شخصاً يعيشون تحت خط الفقر. وفقاً لمعايير البنك المركزي، يُقدَّر أن نحو 680 ألف شخص من أصل 5.5 ملايين نسمة في الإقليم يعيشون تحت خط الفقر، ويحصلون على أجر شهري قدره 105 آلاف دينار عراقي، ما يعادل حوالي 80 دولاراً أمريكياً (www.Krso.net) تم تحديد خط الفقر في إقليم كردستان لعام 2023-2024 عند 137,000 دينار عراقي لكل فرد شهرياً. على سبيل المثال، تعتبر الأسرة التي تتكون من خمسة أفراد تحت خط الفقر إذا كان دخلها الشهري يقل عن 685,000 دينار عراقي، وهو مبلغ لا يكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة (المسح الاقتصادي والاجتماعي 2023-2024).

ثانياً: قياس الفقر:

السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر: يشير مصطلح "السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر" إلى النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني. تختلف التقديرات الوطنية بين البلدان، وتستند إلى تقديرات مستمدة من مسح الأسر المعيشية (الأمم المتحدة، 2001، 14). يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع ويعكس نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان، بغض النظر عن مستوى دخول هؤلاء الفقراء (مؤشرات التنمية المستدامة، 2012، 31).

نسبة الافراد الفقراء = (عدد الافراد تحت خط الفقر / مجموع عدد السكان) مضروباً في 100.

ثالثاً: نتائج قياس الفقر في إقليم كردستان:

وفقاً للنتائج العامة لقياس الفقر في العراق لعام 2013، كانت نسبة السكان تحت خط الفقر في إقليم كردستان 3.8% في عام 2012. ومع ذلك، ارتفعت هذه النسبة إلى 13.5% في عام 2016 نتيجة للأزمة المالية، مما يعكس أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر لم تشهد تحسناً أو انخفاضاً، بل تراجعت بشكل ملحوظ. ومع ذلك، شهدت نسبة الفقر تحسناً في عام 2024 حيث انخفضت إلى 8.6%، مما يشير

إلى زيادة عدد الفقراء خلال فترات شدة الأزمة المالية، وانخفاض نسبة الفقر مع تراجع حدة الأزمة المالية في إقليم كردستان – العراق. هذا يظهر بوضوح وجود علاقة طردية بين الأزمة المالية والفقر، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (1) السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الإقليم كردستان-العراق

السنة	نسبة الفقر
2012	٪ 3.8
2013	٪ 4.7
2014	٪ 4.8
2015	٪ 12.5
2016	٪ 13.5
2018	%5.46
2024	%8.6

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- 1- اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق 2013، بغداد، 2013 ص12.
- 2- بيانات وزارة التخطيط، هيئة احصاء إقليم كردستان، بيانات غير منشورة.
- 3- www.Krso.net
- 4- المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر في إقليم كردستان 2023-2024.

الإحصاء الوصفي لنسب الفقر في إقليم كردستان ملخصة في الجدول الآتي:

جدول (2) الإحصاء الوصفي لنسب الفقر في إقليم كردستان

المتوسط	التباين	أقل نسبة	أكبر نسبة	المدى
٪7.6229	15.848	٪3.80	٪13.50	٪9.70

الجدول (2) يبين أن متوسط الفقر في إقليم كردستان بلغ ٪7.6229 خلال الفترة (2012-2024) مع تباين كبير بلغ 15.848 حيث بلغت أقل نسبة ٪3.8 في سنة 2013 وأعلى نسبة ٪13.5 في سنة 2016 أي بمدى كبير بلغ ٪9.70 يدل على أن هنالك تفاوت كبير في نسب الفقر خلال هذه الفترة القصيرة نتيجة التغييرات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها إقليم كردستان.

السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الإقليم كردستان-العراق(2012-2024)



المصدر من عمل الباحث باعتماد على جدول رقم (1).

الاستنتاجات

بناءً على نتائج البحث، تم إثبات صحة الفرضية التي تم صياغتها في بداية الدراسة، والتي تنص على أن الأزمة المالية لها تأثير واضح وسلبي على هدف القضاء على الفقر ضمن التنمية المستدامة في إقليم كردستان – العراق. يتضح من النتائج أن عدد الفقراء يزداد خلال فترات شدة الأزمة المالية، بينما تنخفض نسبة الفقر مع تراجع حدة الأزمة، مما يثبت وجود علاقة طردية بين الأزمة المالية والفقر في الإقليم. وقد أكدت صحة الفرضية استناداً إلى البيانات التي تشير إلى أن نسبة السكان تحت خط الفقر في الإقليم كانت 3.8% في عام 2012، ثم ارتفعت إلى 13.5% في عام 2016 نتيجة للأزمة المالية، مما يعكس تراجع هدف القضاء على الفقر ضمن التنمية المستدامة في تلك الفترة. ومع ذلك، شهد عام 2024 تحسناً ملحوظاً حيث انخفضت نسبة الفقر إلى 8.6%، مما يعكس الارتباط الوثيق بين شدة الأزمة المالية ومستوى الفقر في الإقليم.

التوصيات:

أولاً: سياسات الحد من الفقر والأزمة المالية واستدامة الاقتصاد على المدى القصير

1. تعزيز دور المفكرين والمتخصصين في التنمية من خلال تحليل مسارات التنمية وتشخيص أنواع وأبعاد وحجم مشكلات الفقر في إقليم كردستان – العراق.
2. تحقيق تنمية مستدامة تركز على التنمية البشرية عبر تبني تكنولوجيات محلية صديقة للبيئة، تتميز بالكفاءة في استخدام الطاقة، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز إنتاجية عناصر الإنتاج بتكاليف منخفضة، ومواءمة التقنيات مع العادات والتقاليد الاجتماعية.
3. توسيع فرص العمل والحد من البطالة، وتقليل معدلات الإعاقة.
4. التركيز على الكفاءات الإدارية النزيهة، ومكافحة الفساد، وتعزيز الكفاءة في سوق العمل.
5. الحد من الزيادة السكانية وربطها بمعدلات النمو الاقتصادي.
6. دعم الفئات الفقيرة عبر استراتيجيات قصيرة المدى مثل المساعدات المالية والتنمية المجتمعية من خلال الجمعيات المدنية التي تعمل على التدريب وتنمية المهارات المهنية وتحفيز المشروعات الصغيرة.

7. تعزيز ثقافة الإنتاج وتقليل اعتماد المجتمع على النمط الاستهلاكي.
8. تقليص المصروفات الحكومية وترشيد الإنفاق العام.
9. تقديم تسهيلات لجذب رؤوس الأموال العراقية إلى الإقليم.
10. طلب قروض من الحكومة الاتحادية لمواجهة الأزمة، تفادياً لحدوث مشكلات اجتماعية معقدة.
11. تحسين آليات توزيع الثروة العامة في الإقليم.
12. الاستمرار في دعم الفئات الفقيرة خلال المرحلة الراهنة والمستقبل القريب.
13. دعم أسعار السلع الأساسية لتخفيف الأعباء عن الفقراء.
14. إيقاف استقطاع رواتب الموظفين، وإعادة النظر في سلم الرواتب والأجور لجعلها متوافقة مع تقلبات الأسعار.
15. إنهاء سياسة التقشف المالي التي يتحمل أعباءها الفقراء في الإقليم.

ثانياً: سياسات الحد من الفقر والأزمة المالية واستدامة الاقتصاد على المدى الطويل

1. تحقيق الاستدامة المالية للإقليم: يتطلب تحقيق العدالة بين الأجيال وجود ميزانية قوية ومستدامة، حيث أظهرت تداعيات الأزمة المالية منذ عام 2014 أهمية تبني نموذج مالي مستدام.
2. إدارة مستدامة للاقتصاد الإقليمي: يواجه الإقليم تحديات كبيرة مثل الأزمة المالية، الفقر، البطالة، الإرهاب، التغيير الديموغرافي الناجم عن النزوح، والفساد الإداري والمالي. لذا، ينبغي التركيز على تطوير اقتصاد منخفض التكاليف البيئية والاقتصادية، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، للحفاظ على القدرة التنافسية والإنتاجية. كما يجب تعزيز استغلال الموارد الطبيعية والمادية والمالية والبشرية بطرق مستدامة، لضمان تكييف الإقليم مع تحديات العصر واستغلال الفرص الاقتصادية المتاحة، وتحمل المسؤولية تجاه الأجيال القادمة.

المصادر

أولاً: المصادر العربية :

- [1] أهداف التنمية المستدامة، 17 هدف لتحويل عالمنا، مؤتمر قمة الامم المتحدة للتنمية، 25-27- ايلول / سبتمبر 2015.
- [2] الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، تطبيق مؤشرات للتنمية المستدامة في بلدان الاسكوا تحليل النتائج، نيويورك، 2001.
- [3] البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم، القاهرة، مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر، 1990.
- [4] جمعية الأمم المتحدة للبيئة، تنفيذ جدول الأعمال 2030-23-27 مايو/أيار 2016 زيروبي - كينيا.
- [5] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 1989.
- [6] الأمم المتحدة، الاسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، ازدهار البلدان كرامة الإنسان، 2024..
- [7] جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق، 2013، بغداد، 2013.
- [8] حكومة اقليم كردستان العراق، وزارة التخطيط، هيئة احصاء اقليم كردستان، بيانات غير منشورة.
- [9] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، 2012.
- [10] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، كتاب مرجعي، التربية من أجل التنمية المستدامة، للمعلمين، 2014.
- [11] حكومة اقليم كردستان العراق، وزارة التخطيط، هيئة احصاء اقليم كردستان، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2024، www.Krso.net
- [12] www.un.org.sustainabledevelopment

ثانياً: المصادر الأجنبية :

A: Journal, Periodical and Thesis

- [1]. JUSTICE MENSAH (2019).Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: Literature review. Cogent social sciences <https://www.tandfonline.com/loi/oass20>

B: Books

- [2]. GOODHART, C. (ED.), (2004). Financial development and economic growth: Explaining the links. Springer.
- [3]. JENNIFER A.ELLIOTT, (2013).an introduction to sustainable Development, Rutledge Taylor and Francis Group, London and New york, Fourth edition.